



المؤتمر الثاني عشر للملاحة الجوية

مونتريال، ١٩ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢

البند رقم ٤ من جدول الأعمال: السعة والكفاءة المثلى - من خلال إدارة الحركة الجوية على أساس تعاوني وعالمي
الإدارة الديناميكية للاستعمالات الخاصة للمجال الجوي ٤-٢:

التنسيق والتعاون بين القطاعين المدني والعسكري والاستخدام المرن للمجال الجوي

(وثيقة مقدمة من الأمانة العامة)

الموجز التنفيذي

في العديد من مناطق العالم، ما فتئت قلّة الاستفادة من المجال الجوي العسكري المعزول في الطيران المدني تتسبّب في قطع أميال من الطيران دون طائل، وتُفضي إلى استهلاك كميات كبيرة من الوقود وما ينجم عن ذلك من انبعاثات. ولم يشهد هذا الوضع في السنوات الأخيرة سوى القليل من التحسّن بالرغم مما قامت به الايكاو من تنظيم لأحداث عالمية وإقليمية عبر العالم، ومن توزيع لمواد إرشادية مهمّة على نطاق واسع حول هذا الموضوع. ولذلك، ينبغي للدول أن تأخذ بنهج قوامه التوازن والتعاون على إدارة المجال الجوي بحيث تلبي احتياجات النشاطات العسكرية واحتياجات النقل الجوي. وشرط التعاون الناجح بين مستعملي ومخططي المجال الجوي من المدنيين والعسكريين هو التنسيق والاتصال والثقة المتبادلة. ولقد حان الوقت لكي نتحلّى بمزيد من روح المبادرة ونركّز جهودنا المشتركة من أجل تحسين الاستخدام المشترك للمجال الجوي ضمن مجالات معيّنة تخدم تنفقات الحركة الجوية.

الإجراء: المؤتمر مدعوٌّ إلى أن:

(أ) يقرّ الخطوات المحددة في الفقرة ٢؛

(ب) يقرّ التوصية الواردة في الفقرة ٣.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط هذه الورقة بالهدف الاستراتيجي المتعلق بالسلامة نظرا لما فيها من تحديث وتعزيز لإطار السياسات الخاص بأنشطة الايكاو في مجال الملاحة الجوية.
الآثار المالية:	آليات تخطيط الإدارة المشتركة للمجال الجوي ووضع الجداول اللازمة وتعميم العمل بها قد تترتب عليها بعض التكاليف بالنسبة للدولة، لكنها ستعود بالفائدة على كل مستعملي شبكة الطيران.
المراجع:	Doc 9854, Global Air Traffic Management Operational Concept Doc 9958, Assembly Resolutions in Force (as of 8 October 2011) Circ 330, Civil/Military Cooperation in Air Traffic Management

١ - معلومات أساسية

١-١ قرّرت الجمعية العمومية للايكاف في دورتها السابعة والثلاثين أن يتم "وضع الترتيبات اللازمة لكي يشترك الطيران المدني والطيران العسكري في استخدام المجال الجوي وبعض التجهيزات والخدمات بما يكفل السلامة والانتظام والكفاءة للطيران المدني ويكفل كذلك الوفاء بمتطلبات الحركة الجوية العسكرية" (انظر المرفق (س) من القرار ٣٧-١٥). وقد تقرّر أيضا أن يقدم الأمين العام إرشادات عن أفضل الممارسات في مجال التنسيق والتعاون بين القطاعين المدني والعسكري. وخلصت الدورة السابعة الثلاثون أيضا إلى أن الايكاف هي بمثابة منتدى دولي يضطلع بدور في تيسير التعاون والتعاقد وتبادل أفضل الممارسات بين القطاعين المدني والعسكري وذلك بدعم من الشركاء في هذين القطاعين.

٢-١ والقواعد والتوصيات الدولية موجودة بالفعل فيما يتعلق بالاستخدام المشترك للمجال الجوي وبضمان التنسيق فيما بين السلطات المدنية والسلطات العسكرية. فمن أجل بلوغ الأهداف التي نصّت عليها الدورة السابعة والثلاثون، استحدثت الايكاف مواد إرشادية (انظر الكتاب الدوري Circ 330) عن التعاون بين القطاعين المدني والعسكري في إدارة الحركة الجوية، وقامت بتنفيذ أنشطة في مجال تحسين التعاون والتنسيق وقابلية التشغيل البيئي بين السلطات والنظم المدنية والعسكرية.

٣-١ وقد نوقشت مسألة التنسيق مع السلطات العسكرية خلال مؤتمر الملاحه الجوية الحادي عشر الذي اعتمد التوصية ٢/١. وجاء في هذه التوصية أن الدول "تتخذ ... الإجراءات الملائمة لتنسيق المفهوم التشغيلي لإدارة الحركة الجوية مع سلطاتها العسكرية لتحقيق أقصى تعاون وتكامل في الجهود الرامية إلى تنفيذ نهج مرن وتعاوني لتنظيم وإدارة الفضاء الجوي".

٤-١ وباختصار، قامت الايكاف بما يلي:

أ) وضع رؤية محددة (ترد هذه الرؤية في المفهوم التشغيلي العالمي لإدارة الحركة الجوية (الوثيقة Doc 9854) لنظام إدارة الحركة الجوية الذي يتسم بالتكامل والتنسيق وقابلية التشغيل البيئي عالميا. وفيما يلي مضمون هذه الرؤية بإيجاز:

ب) "تحقيق نظام عالمي تفاعلي لإدارة الحركة الجوية لجميع المستخدمين خلال جميع مراحل الطيران بحيث يستوفي مستويات السلامة المتفق عليها ويوفر الظروف المثلى للعمليات الاقتصادية، ويكون قابلا للاستدامة من الناحية البيئية ويستجيب لاحتياجات الأمن القومي".

ج) تنظيم ندوة دولية في عام ٢٠٠٩ حول التعاون بين القطاعين المدني والعسكري؛

د) تنظيم حلقة دراسية أو حلقة عمل حول التعاون بين القطاعين المدني والعسكري في منطقة أمريكا الشمالية والكاريبي وأمريكا الجنوبية في شهر أغسطس ٢٠١١ وفي آسيا والمحيط الهادئ في شهر فبراير ٢٠١٢. وتخطط المنظمة لعقد ثلاثة حلقات أخرى في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ في مناطق الشرق الأوسط، وأفريقيا والمحيط الهندي، وأوروبا؛

هـ) نشر الكتاب الدوري Circ 330 المعنون: التعاون المدني العسكري في إدارة الحركة الجوية.

٥-١ وتُسَلَّم الإيكاو بضرورة وضع استراتيجية تُساعد الدُول الأعضاء على الأخذ بنهج قوامه التعاون فيما يخص إدارة المجال الجوي المدني والعسكري.

٦-١ ويقوم التعاون الناجح بين مستعملي ومخططي المجال الجوي من المدنيين والعسكريين على التنقيف والتواصل والثقة المتبادلة.

٢- تنفيذ الحزمة صفر من حزم التحسينات في منظومة الطيران - الخطوات التالية

١-٢ إنّ التعاون بين القطاعين المدني والعسكري واستخدامهما المشترك للمجال الجوي يعودان بجملة من المنافع من بينها:

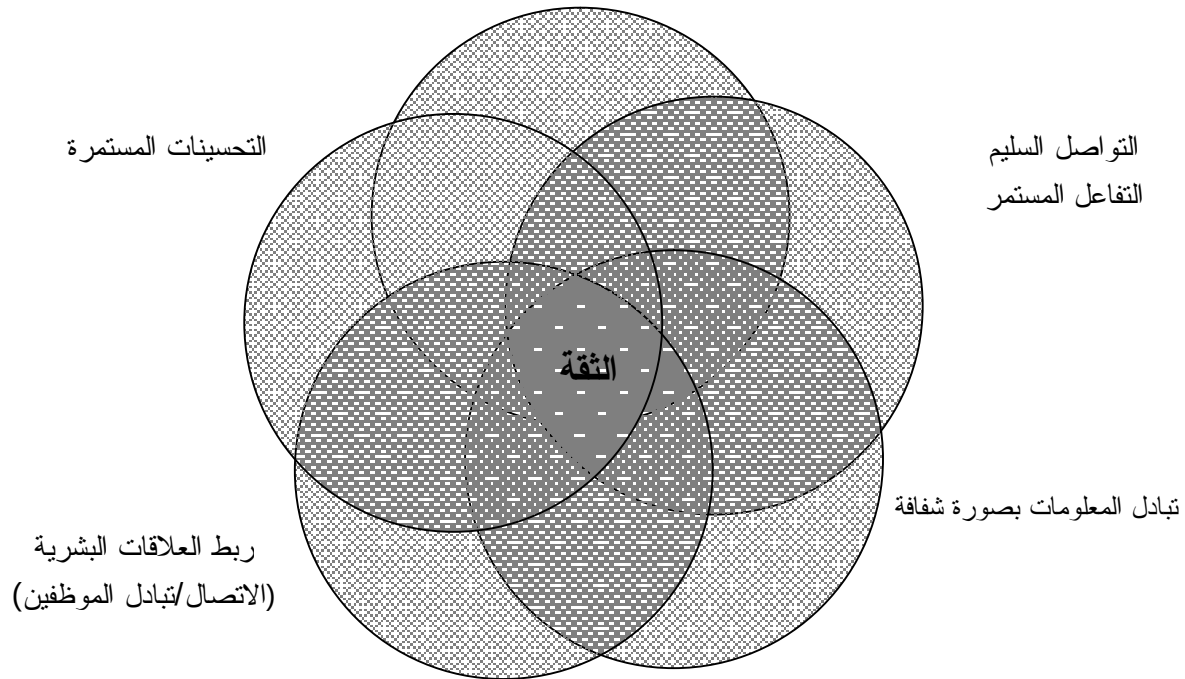
(أ) زيادة القدرات والحدّ من حالات التأخير المتكررة المسجلة وفق قياسات حجم حركة الطيران ضمن خطوط التدفق الكبرى لهذه الحركة؛

(ب) خفض مستويات استهلاك الوقود وإطلاق الانبعاثات؛

(ج) إدخال تحسينات بيئية موقّعة، باستخدام أداة الإيكاو لتقدير وفورات الوقود.

٢-٢ ويرد في خطة الملاحة الجوية العالمية عرضٌ لمفهوم حزم التحسينات في منظومة الطيران، والوحدات القياسية الخاصة بهذه الحزم، والخطط التكنولوجية المصاحبة لها. فالوحدات القياسية الخاصة بالحزمة صفر جاهزة للتطبيق، وهي قد طُبِّقت بالفعل في بعض الدول. ويوضح الشكل ١ أدناه أنّ إحلال الثقة المتبادلة بين هيئات الطيران المدني والهيئات العسكرية والتفاهم والاستخدام المشترك للموارد والمعلومات، بعد التسليم بما لكل منها من قيود تشغيلية، هو من المبادئ الأساسية للتعاون النشط.

تحديد الأهداف المشتركة



الشكل ١: تبادل الموارد والمعلومات

٣-٢ وتمشيا مع المنهجيات المعتمدة في تنفيذ عناصر الحزمة صفر، بصورة عامة، وفي التركيز على تحقيق منافع تشغيلية واضحة، بصورة خاصة، تُقترح الخطوات التالية من أجل تحقيق منافع التعاون بين القطاعين المدني والعسكري وبلوغ الاستخدام المشترك للمجال الجوي مع العمليات المدنية. وتُشجّع الدول على اتخاذ هذه الخطوات وفق النهج القائم على التعاون بين المنظمات المدنية والمنظمات العسكرية:

(أ) الخطوة ١: تستعرض الدول وتحدد مجالات الفرص ذات الأولوية، التي يمكن أن تستفيد أكثر من غيرها من التعاون بين القطاعين المدني والعسكري ومن الاستخدام المشترك للمجال الجوي: تعتمد الدول، على أساس التوقعات الصادرة عن الايكاف بشأن نمو حركة الطيران وبمراعاة المسارات الجوية الواردة في خطة الملاحة الجوية الأساسية للايكاف، إلى تحليل مجمل النطاق الحالي للمجال الجوي العسكري المعزول الذي له تأثيرات كبيرة على تدفقات حركة الطيران الدولي، بما في ذلك التدفقات التي توصف بأنها رئيسية ضمن الخطط الإقليمية للملاحة الجوية. ثم تُطلع بعد ذلك الأطراف المعنية داخل كل إقليم على هذه المعلومات وذلك عبر المجموعات الإقليمية المعنية بالتخطيط والتنفيذ التي تتولى على المستوى الإقليمي تحديد مجالات الفرص الكبرى والموارد والاستراتيجيات ذات الصلة اللازمة لبلوغ أهداف التحسين الملموسة. وتحدد المجموعات الإقليمية تلك المجالات باستخدام المعايير الواردة في الفقرة ٢-١؛

(ب) الخطوة ٢: وضع خطط تنفيذية لكل مجال من مجالات الفرص التي يمكن أن تستفيد من التعاون بين القطاعين المدني والعسكري ومن الاستخدام المشترك للمجال الجوي. وتدعى كل دولة مسؤولة عن مجال جوي معين يتبين من التحليل ضمن إطار الخطوة ١ أنه من مجالات الفرص الكبرى إلى وضع خطة لتحسين التعاون بين القطاعين المدني والعسكري والاستخدام المشترك للمجال الجوي، وكذلك إلى تزويد المجموعات الإقليمية المعنية بالتخطيط والتنفيذ بتقارير مرحلية عن التقدم المحرز. وتتوخى الدولة والقطاعان المدني والعسكري التابعان لها نهجاً تعاونياً يراعي قدر الإمكان مبدأ الاستخدام المرن للمجال الجوي. وينبغي الاعتماد على المواد الإرشادية الصادرة عن الايكاف في إيلاء العناية لتيسير المفاوضات داخل الدول ولمتابعة هذه المفاوضات، كأن يتم مثلاً إنشاء لجنة تنسيق دائمة مشتركة بين القطاعين المدني والعسكري. وبذلك يُمكن تحديد الأهداف الملموسة والإبلاغ عنها، وتستطيع الدول أن تستخدم أفضل الممارسات المنصوص عليها في الكتاب الدوري Circ 330 باعتبارها من النقاط المرجعية. وستواصل الايكاف تحديث أفضل الممارسات على ضوء الخبرات المكتسبة لدى الدول ومجموعاتها الإقليمية المعنية بالتخطيط والتنفيذ؛

(ج) الخطوة ٣: الإبلاغ والرصد. على ضوء المعلومات المقدمة من الدول، تحتفظ كل مجموعة من المجموعات الإقليمية المعنية بالتخطيط والتنفيذ بأخر المعلومات عما في خطة الملاحة الجوية الأساسية من مسارات جوية غير مستغلة بعد. ثم تعتمد الايكاف على هذه المعلومات في المساعدة على حساب المنافع البيئية العائدة من التعاون بين القطاعين المدني والعسكري ومن الاستخدام المشترك للمجال الجوي المعزول وفي الإبلاغ عن تلك المنافع على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٤-٢ وإضافة إلى ذلك، تُشجّع الدول على أن يكون هناك مسؤولون عسكريون ضمن وفودها التي تحضر اجتماعات تخطيط تدفقات ومسارات الحركة الجوية، التي تعقدتها المجموعات الإقليمية المعنية بالتخطيط والتنفيذ والأفرقة

الفرعية وأفرقة العمل التابعة لها. فمشاركة العسكريين من شأنها أن تساعد القطاع العسكري على فهم النقل الجوي، والقطاع المدني على فهم المتطلبات والتحديات العسكرية المتعلقة بالمجال الجوي.

٥-٢ وهناك حاجة على المستوى العالمي إلى مواصلة تطوير وتنفيذ مبادئ الاستخدام المرن للمجال الجوي. فهي مبادئ ينبغي أن تؤخذ في الحسبان ضمن حزم التحسينات في منظومة الطيران وفي الخطط التكنولوجية، وينبغي أن تكون مراعية لمسألة توحيد إجراءات تصميم المجال الجوي وتطبيق مفاهيم أخرى قائمة على التعاون في صنع القرار.

٣- الخلاصة

١-٣ لدى وضع خطط تحسين التعاون بين القطاعين المدني والعسكري، توصي الايكاو بالتركيز على الاستخدام المشترك والحيوي للمجال الجوي بين حركة الطيران المدني وحركة الطيران العسكري، وأيضاً بضمان تطبيق مبادئ سليمة في تصميم وتخطيط المجال الجوي. وينبغي تشجيع السلطات العسكرية على المشاركة بنشاط في هذه التطورات.

٢-٣ سعياً إلى قياس التقدم المحرز في التعاون بين القطاعين المدني والعسكري، يُقترح أن تقوم الدول، عند استخدام أدوات الايكاو الإلكترونية الجديدة، بقياس وتقييم الوضع الراهن وفق ما ستضعه الايكاو من معايير محددة فيما يتعلق مثلاً بالنسبة المئوية للمجال الجوي المكرس للقطاع العسكري دون غيره، ونسبة المسارات الجوية المشروطة، والمجال الجوي، وعدد مجالات الاستخدام الجوي الخاص ومدى توافرها في كل يوم، وما إلى ذلك. وعندها سيتسنى لعمليات الاستعراض الدوري اللاحقة أن تثبت مدى ما تحقق من تحسينات بمرور الوقت.

٣-٣ وتقوم الايكاو بتوفير الأدوات اللازمة لدعم السلطات المدنية والعسكرية في استخدامهما المشترك للمجال الجوي، واللازمة لقياس التقدم المحرز بهذا الشأن، وذلك على شكل قواعد وتوصيات دولية ومواد إرشادية. ولقد حققت بعض الدول تقدماً بالفعل، وستكون تجاربها مفيدة لدول أخرى في قياس مدى تقدمها في هذا المضمار. بيد أن إحراز التقدم الشامل والعالمي بهذا الخصوص هو أمر هام. ولذلك، ومن أجل إعادة تركيز الاهتمام على هذه المسألة التي هي من العناصر الهامة في الاستراتيجية القصيرة الأجل لتهيئة الظروف الآمنة والمنظمة لنمو الطيران المدني، فإن المؤتمر مدعو إلى الموافقة على التوجيه التالي:

٤- التوصية ٤/.. - التنسيق والتعاون بين القطاعين المدني والعسكرية والاستخدام المشترك للمجال الجوي

إن المؤتمر

(أ) يُعطي توجيهاته إلى الدول والمجموعات الإقليمية المعنية بالتخطيط والتنفيذ وإلى الايكاو لكي تحلّ المنافع التي يمكن جنيها من تحسين التعاون بين القطاعين المدني والعسكري ومن الاستخدام المشترك للمجال الجوي في خدمة تدفقات حركة الطيران الدولي، وبحيث تصنف نتائج هذا التحليل وفق ما يلي:

(١) زيادة السعة والحدّ من حالات التأخير المتكررة المسجلة وفق قياسات حجم حركة الطيران ضمن خطوط التدفق الكبرى لهذه الحركة؛

(٢) استخدام أداة الايكاو لتقدير وفورات الوقود في تسجيل هذه الوفورات وانخفاض الانبعاثات؛

ب) يحثّ الدول على أن تستند إلى الخطط التي أعدتها الدول والمجموعات الإقليمية المعنية بالتخطيط والتنفيذ والايكاو في وضع الخطط من أجل تحسين الاستخدام المشترك للمجال الجوي ضمن مجالات الفرص الكبرى، وعلى أن تحدد أهدافاً ملموسة بواسطة الأدوات المتاحة لهذا الغرض؛

ج) فيما يتعلق بتدفقات حركة الطيران الدولي، يحثّ المجموعات الإقليمية المعنية بالتخطيط والتنفيذ والدول المنتسبة لها داخل كل إقليم من أقاليم الايكاو على تحديد مجالات الفرص الكبرى التي يمكن أن تستفيد أكثر من غيرها من التعاون بين القطاعين المدني والعسكري ومن الاستخدام المشترك للمجال الجوي، وعلى أن تحدد أهدافاً ملموسة لعمليات التحسين؛

د) يعطي توجيهاته للايكاو لكي تضع مجموعة من المعايير التي تكفل وضع قياسات موضوعية للتقدم المحرز في التعاون بين القطاعين المدني والعسكري؛

هـ) يعطي توجيهاته للايكاو لكي تواصل، مع إجازة المزيد من التقدم، توثيق أفضل الممارسات في مجال التعاون بين القطاعين المدني والعسكري.

— انتهى —